النجاة

﴿في الحكمة الالهية﴾

(للشيخ الرئيس أبي على الحسين بن سينا)

عُنِيَت بنشرة المكتبة المرتضوية

رقم التليفون - ٥٧١٣٥

النجاة

﴿ فى الحكمة المنطقية والطبيعية والالهية ﴾

(للشيخ الرئيس الحسين بن على بن سينا)

وهو السفر الوجيز المبنى ـ الكبير المعنى الذى اقتطفه ذلكم

الحكيم الطائر الصيت من كتابه المعروف بالشفاء *

| يؤتى الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيراً كثيرا |

تنبيه

غير خفى على ذوى الفطن أن الحكمة هى مبنى السعادتين وان بموتها موت العمران: شعرت بذلك الأكثرية من أفاضل ابناء الشرق وبحاجتهم الى الأخذ بأسباب المدنية فأخذوا يبحثون عن الدواء وما هو إلا دراسة العلوم الفلسفية — هذا ما حدى بنا إلى اعادة نشر هذه التحفة الثمينة مقرونة بامتيازات أخرى من التقريرات المنيرة للمشكلات الموضحة للمعضلات مع مزيد التنقيح والتصحيح تسهيلا للقارئين * نسأله تعالى أن ينفع بها الطلاب * انه هو الموفق للصواب *

﴿ الطبعة الثانية فى ١٣٥٧ هـ ـ ١٩٣٨ م ﴾

شبكة كتب الشيعة نفقة الرحالة البحاثة المنقب عن الأسفار النفيسة ﴾

محيى الدين صبرى الكردى

﴿ حقوق الطبع محفوظة ﴾

مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رب يسّر ﴾

أمّا بعد حمد الله والثناء عليه بما هو أهله * والصلاة والسلام على أنبيائه الذين هم عبيده ورسله * وعلى سائر خاصته الذين نالهم من كرمه أفضله وأجلّه * وأغرقهم إحسانه وجوده وفيضه وفضله * فان طائفة من الاخوان الذين لهم حرص على اقتباس المعارف الحكمية * سألونى أن أجمع لهم كتاباً يشتمل على ما لابد من معرفته لمن يؤثر أن يتميز عن العامة وينحاز إلى الخاصة ويكون له بالأصول الحكمية إحاطة * وسألونى أن أبدأ فيه بافادة الأصول من علم المنطق ثم أتلوها بمثلها من علم الطبيعيات ثم أورد من علمى الهندسة والحساب ما لابد منه لمعرفة القدر الذى يقرن بالبراهين على الرياضيات * وأورد بعده من علم الهيئة مايعرف به حال الحركات والاجرام والأبعاد والمدارات والأطوال والعُرُوض دون الأصول التى يحتَاج إليها فى التقاويم وما تشتمل عليه الزيجات مثل أحوال المطالع والزوايا وتقويم المسير بحسب تاريخ تاريخ إلى غير ذلك * وان أختم الرياضيات بعلم الموسيقى [1] ثم أورد العلم الالهى على أبين وجه وأوجزه وأذكر

(١) قوله وان أختم الرياضيات الخ ليعلم الناظرون ان المشتغلين بكتب الشيخ من زمن قديم حذفوا منها قسم الرياضة بأنواعها فلا يوجد فى كتبه الشائعة بين أهل العلم منها شئ لا فى هذا الكتاب ولا فى غيره كالشفاء يعرف ذلك كل من له اطلاع على كتب الحكمة القديمة

فيه حال المعاد وحال الأخلاق والأفعال النافعة فيه لدرك النجاة من الغرق فى بحر الضلالات فأسعفتهم بذلك وصنفت الكتاب على نحو ملتمسهم مستعيناً بالله ومتوكلا عليه فبدأت بايراد الكفاية من صناعة المنطق لأنه الآلة العاصمة للذهن عن الخطأ فيما نتصوره ونصدق به والموصلة إلى الاعتقاد الحق باعطاء أسبابه ونهج سبله *

﴿ القسم الأول فى المنطق ﴾

﴿ فصل فى التصور والتصديق وطريق كل منهما ﴾

كل معرفة وعلم فاما تصور * و إما تصديق * والتصور هو العلم الأول و يكتسب بالحد وما يجرى مجراه مثل تصورنا [1] ماهية الانسان * والتصديق إنما يكتسب بالقياس أو مايجرى مجراه مثل تصديقنا بأن للكل مبدأ فالحد والقياس آلتان بهما تكتسب المعلومات التى تكون مجهولة فتصير معلومة بالروية [2] وكل واحد منهما ـ منه ماهو حقيق ـ ومنه ماهو دون الحقيق ولكنه نافع منفعة مّا بحسبه ـ ومنه ما هو باطل مشبه بالحقيق * والفطرة الانسانية فى الأكثر غير كافية فى التمييز بين هذه الأصناف ولولا ذلك لما وقع بين العقلاء اختلافٌ ولا وقع لواحد منهم فى رأيه تناقض وكل واحد من القياس والحد فانه معمول ومؤلف من معان معقولة بتأليف محدود فيكون لكل واحد منهما مادة منها أُلِّفَ وصورة بها يتم التأليف * وكما أنه ليس عن أىّ مادة اتفقت يصلح أن يتخذ بيت أو كرسىٌّ ولا بأىّ صورة اتفقت يمكن أن يتم من مادة البيت بيتٌ ومن مادة الكرسى كرسى بل لكل شئ مادة تخصه وصورة بعينها تخصه

---

(١) قوله مثل تصورنا الخ بهذا اكتفى عن تعريف التصور وكذا قوله مثل تصديقنا الخ

(٢) نفهم من قوله بالروية ان المعلومات معلومات بالطبع لابالطلب والاكتساب كعلمنا باوائل المعقولات والمحسوسات وكعلم الأوليات وسائر المعانى المعلومة *

كذلك لكل معلوم [١] يعلم بالرويّة مادة تخصه وصورة تخصه منهما يصار إلى تحققه * وكما أن الفساد فى اتخاذ البيت قد يقع من جهة المادة و إن كانت الصورة صحيحة * وقد يقع من جهة الصورة و إن كانت المادة صالحة * وقد يقع من جهتيهما جميعاً ـ كذلك الفساد فى الرويّة [٢] قد يقع من جهة المادة و إن كانت الصورة صحيحة * وقد يقع من جهة الصورة و إن كانت المادة صالحةً * وقد يقع من جهتيهما جميعاً *

﴿ فصل فى منفعة المنطق ﴾

فالمنطق هو الصناعة النظرية التى تعرّفُ أنه من أىّ الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذى يسمى بالحقيقة حداً * والقياس الصحيح [٣] الذى يسمى بالحقيقة برهاناً وتعرّف أنه عن أىّ الصور والمواد يكون الحدّ الاقناعى الذى يسمى رسما * وعن أىّ الصور والمواد يكون القياس الاقناعى الذى يسمى ماقوِى منه وأوقع تصديقاً شبيهاً باليقين [٤] جدلياً وما ضعف منه وأوقع ظناً غالباً خطابياً وتُعرّف أنه عن أىّ صورة ومادة يكون الحد الفاسد وعن أىّ صورة ومادة يكون القياس الفاسد الذى يسمى مغالطياً وسوفسطائياً وهو الذى يتراءى أنه برهانىّ أو جدلىّ ولا يكون كذلك * وانه عن أى صورة ومادة يكون القياس الذى لايوقع تصديقا البتة ولكن تخييلا يرغب النفس فى شئ أو ينفرها

---

(١) قوله لكل معلوم الخ يعنى لكل معلوم نظرى طريق نظرى ذو مادة وصورة خاصتين به فتدبر (احمدعزت)

(٢) قوله فى الروية أى فى الفكر والنظر وهما الطريق النظرى المؤدى إلى العلم بمجهول ما

(٣) قوله والقياس الصحيح الخ فيه اشارة الى ان تسمية ماعدا البرهان من الأقيسة قياسا ليس بالحقيقة لانه لايؤدى الى علم حقيق فليتأمل (ا ـ ع)

(٤) قوله تصديقا شبيها باليقين هو الجزم والتصميم الذى لم ينته الى حد اليقين واليقين هو الاعتقاد بالشئ انه كذا مع الجزم التام بانه لايكون الا كذا ومع عدم قبوله التغيير لكونه بديهيا أوليا أو لكون مقدمات قياسه منتهية الى البديهية (ا ـ ع)

ويقزمها أو يبسطها أو يقبضها وهو القياس الشعرى فهذه فائدة صناعة المنطق ونسبتها إلى الروية نسبة النحو إلى الكلام والعروض إلى الشعر لكن الفطرة السليمة والذوق السليم ربما أغنيا عن تعلم النحو والعروض * وليس شئ من الفطر الانسانية بمستغن فى استعمال الروية عن التقدم باعداد هذه الآلة إلا أن يكون إنسانا مؤيداً من عند الله تعالى *

﴿ فصل فى الألفاظ المفردة [1] ﴾

لما كانت المخاطبات النظرية بألفاظ مؤلفة والأفكار العقلية من أقوال عقلية مؤلفة وكان المفرد قبل المؤلف وجب أن نتكلم أولاً فى اللفظ المفرد *

فنقول إن اللفظ المفرد هو الذى يدل على معنى ولا جزء من أجزائه يدل بالذات [2] على جزء من أجزاء ذلك المعنى مثل قولنا الانسان فانه يدل به على معنى لا محالة وجزآه وليكونا الإنسان إما أن لا يدل بهما على معنى لا محالة أو أن يدلا على معنيين ليسا جزئى معنى الانسان وإن اتفق ان كان الإنسان مثلاً يدل على النفس والسان يدل على البدن فليس يقصد بإنسان فى جملة قولنا الانسان الدلالة بهما فيكونان كأنهما لا يدلان أصلاً إذا أخذا جزئى قولنا الإنسان *

﴿ فصل فى اللفظ المركب ﴾

وأما اللفظ المركب أو المؤلف فهو الذى يدل على معنى وله أجزاء منها يلتئم مسموعه ومن معانيها يلتئم معنى الجملة كقولنا الانسان يمشى أو رامى الحجارة *

---

(١) قوله فصل فى الألفاظ المفردة ترك مبحث الدلالات وكان الواجب تقديمها وذكرها ولعل ذلك اعتمادا على الاستاذ أو على المرتبة التى قبل هذا الكتاب من مراتب الكتب اذ لكل منه مراتب فى التعليم والافادة (ا ـ ع)

(٢) قوله بالذات أى بالقصد وهذا التعريف مبنى على الظاهر والتحقيق ان يقال هو ما يدل على معنى ولا يدل جزؤه على شئ اصلاحين هو جزؤه وعلى هذا درج صاحب البصائر وسائر المحققين وقد أشار الى ذلك آخر الفصل بقوله فيكونان كأنهما الخ (ا ـ ع)

﴿ فصل فى اللفظ المفرد الكلّى ﴾

واللفظ المفرد الكلى هو الذى يدل على كثيرين بمعنى واحد متفق اما كثيرين فى الوجود كالانسان أو كثيرين فى جواز التوهم كالشمس * وبالجملة الكلّى هو اللفظ الذى لا يمنع مفهومه أن يشترك فى معناه كثيرون فان منع من ذلك شئ فهو غير نفس مفهومه .

﴿ فصل فى اللفظ المفرد الجزئى ﴾

واللفظ المفرد الجزئى [1] هو الذى لا يمكن أن يكون معناه الواحد لا بالوجود ولا بحسب التوهم لأشياء فوق واحد بل يمنع نفس مفهومه من ذلك كقولنا زيد لمشار إليه فان معنى زيد إذا أخذ معنى واحداً هوذات زيد الواحدة فهولا فى الوجود ولا فى التوهم يمكن أن يكون لغير ذات زيد الواحدة اذ الاشارة تمنع من ذلك فانك إذا قلت هذه الشمس أوهذا الانسان يمنع من أن يشترك فيه غيره الاشارة *

﴿ فصل فى الذاتى [2] ﴾

ولنترك الجزئىّ ولنشتغل بالكلىّ * وكل كلىّ فاما ذاتى و إما عرضىّ * والذاتىّ هو الذى يقوّمُ ماهية مايقال عليه ولا يكفى فى تعريف الذاتى أن يقال إن معناه مالا يفارق فكثير مما ليس بذاتى لا يفارق ولا يكفى أن يقال إن معناه ما لا يفارق فى الوجود ولا تصح مفارقته فى التوهم حتى إن رُفع فى التوهم يبطل به الموصوف فى الوجود فكثير مما ليس بذاتىّ هو بهذه الصفة مثل كون الزوايا من المثلث مساوية لقائمتين فانه صفة لكل مثلث ولا يفارق فى الوجُود ولا يرتفع

---

(١) اعلم ان الجزئى لاتعينه الا الاشارة الحسية وأما عند العقل فلا يتعين الجزئى *

(٢) ليس مفهوم الذاتى والمقوم مايعرف من ظاهر لفظهما ولو كان كذلك لما تناولا الا الجنس والفصل الذاتيين للنوع وانما يدل بالذاتى فى الاصطلاح المنطقى على الوصف الذى متى توهم مرفوعا ارتفعت ذات الموصوف أو بطلت فيتناول الدال على الماهية وهو النوع والدال على أجزاء الماهية *

فى الوهم حتى يقال [1] إنا لو رفعناه وهما لم يجب أن نحكم أن المثلث غير موجود وليس بذاتى * ولا أيضاً أن يكون وجوده للموصوف به مع ملازمته بيّنا فان كثيرا من لوازم الشئ التى تلزمه بعد تقرر ماهيته تكون بينة اللزوم له بل الذاتى ما إذا فهم معناه وأخطر بالبال وفهم معنى ماهو ذاتى له وأخطر بالبال معه لم يمكن أن يفهم ذات الموصوف إلا أن يكون قد فهم له ذلك المعنى أولا كالانسان والحيوان * فانك إذا فهمت ما الحيَوان وفهمت ما الانسان فلا تفهم الانسانَ إلا وقد فهمت أولا أنه حيَوان * وأما ما ليس بذاتى فقد تفهم ذات المَوصُوف مجرداً دونه فاذا فهم [2] فربما لزمه أن يفهم وجوده له كالمحاذاة للنقطة * أو يفهم ببحث ونظر كتساوى الزوايا القائمتين فى المثلث أو يكون جائزا أن يرفع توهما وإن لم يرتفع وجوداً كالسواد للانسان الزنجى أو يرتفع وجودا وتوهما معا مثل الشباب فيما يبطى زواله والقعود فيما يسرع زواله *

﴿ فصل فى العرضىّ ﴾

وأما العرضىّ فهو كل ماعددناه مما ليس بذاتى وقد يغلط فيه فيظن أنه العرض الذى هو المقابل للجوهر اللذين سنذكرهما بعد * وليس كذلك فان العرضىّ قد يكون جوهراً كالأبيض والعرض لايكون جوهراً كالبياض *

﴿ فصل فى المقول فى جواب ماهو ﴾

ثم من الذاتىّ ماهو مقولٌ فى جواب ماهو * ومنه ماليس بمقول والذاتىُّ المقول فى جواب ماهو مشكلٌ * ويكاد أكثر الشروح تغفل عن تحقيقه ويكاد أن يرجع مايراه الظاهريون من المنطقيين فى المقول فى جواب ماهو إلى أنه هو الذاتىُّ لكن الذاتى أعم منه * وتحقيقه بحسب ما انتهى إليه بحثنا * إن الشئ الواحد قد تكون له أوصاف كثيرة كلها ذاتية لكنه إنما هو ماهو لا بواحد منها بل بجملتها

---

(١) قوله حتى يقال تفريع على المنفى فان صحة الارتفاع التوهمى تصحح هذا القول (ا ـ ع)

(٢) قوله فاذا فهم أى الموصوف وقوله ان يفهم وجوده أى اللازم (ا ـ ع)

فليس الانسان إنساناً بأنه حيوانٌ أومائت أو شيءٌ آخر بل بأنه مع حيوانيته ناطقٌ * فاذاوضع لفظ مفرد يتضمن (لستُ أقول يلتزم) جميع المعانى الذاتية التى بها يتقوم الشيءُ فذلك الشيءُ مقولٌ فى جواب ماهو * مثل قولنا الأنسان لزيد وعمرو فانه يشتمل على كل معنى مفرد ذاتى له مثل الجوهرية والتجسم والتغذى والنمو والتوليد وقوة الحسّ والحركة والنطق وغير ذلك فلا يشذُّ عنه مما هو ذاتىٌّ لزيد شيءٌ * وكذلك الحيوانُ لا للأنسان وحده لكن للأنسان والفرس والثور وغيرهاذلك بحال الشركة فانه يشتمل على جميع الأوصاف الذاتية التى لها بالشركة و إنما يشذ منه مايخص واحداً واحداً منها فالمقول فى جواب ماهو هكذا يكون * وأماالداخل فى جواب ماهو فهو كل ذاتىّ *

﴿ فصل فى المقول فى جواب أىّ شيءٍ هو ﴾

أما المقول فى جواب أىّ شيءٍ هو فهو الذى يدل على معنى يتميز به الشيء عن أشياء مشتركة فى معنى واحد فمنه عرضىٌّ مثل الأبيض الذى يميز الثلج عن القار وهما جسمان جماديان : ومنه ذاتى مثل الناطق الذى يميز الأنسان عن الفرس وهما حيوانان * وقد اصطلح قوم على أن يسموا هذا الذاتى مقولا فى جواب أيما هو فيكون المقول فى جواب أيما هو بحسب إصطلاحهم هو المميز بعد ماهية مشتركة تمييزاً ذاتياً مثل الناطق للانسان بعد الحيوان دون البياض للثلج *

﴿ فصل فى الألفاظ الخمسة ﴾

والألفاظ الكلية خمسة [1] جنسٌ ـ ونوعٌ ـ وفصلٌ ـ وخاصة ـ وعرضٌ عام

﴿ فصل فى الجنس ﴾

أالجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالأنواع فى جواب ماهو * وقولنا

---

(١) العلة فى كون الكليات خمسة ان كل مايدل عليه باللفظ اما موصوف واما صفة والصفات اما علل ومباد واما عوارض ولوازم فالاول الذاتى والثانى العرضى والذاتيات اما مشتركة واما مميزة والمشتركة الاجناس والمميزة الفصول والعرضيات اما ان تعم الموصوف وغيره واما ان تخصه فالاول العرض العام والثانى الخاصة وأما الموصوف فهو النوع اهـ

مختلفين بالأنواع أى بالصور والحقائق الذاتية وان لم يعرف بعد النوع الذى هو مضاف إلى الجنس .وقولنا فى جواب ماهو أى قولا بحال الشركة لابحال الأنفراد كالحيوان للأنسان والفرس * لا كالحساس للأنسان والفرس * فان الحساس لا يدل على كمال ماهية مشتركة للانسان والفرس و إن كان يدل على معنى ماذاتى وهو كونه ذا حسّ وتخلى عن المتحرك بالارادة وعن النامى وعن المغتذى وغير ذلك إلا على سبيل الالتزام لا على سبيل التضمن * وفرق بين الألتزام والتضمن فان السقف يلتزم الحائط ولا يتضمنه. والبيت يلتزم الحائط و يتضمنه فيجب إذا حددت الجنس أن تحده بمالا يشاركه فيه فصل الجنس و إذا حددت الجنس أن لاتديره [1] على النوع ولا تشتغل بما يقوله (فرفوريوس)

﴿ فصل فى النوع ﴾

وأما النوع فهو الكلىّ الذاتىّ الذى يقال على كثيرين فى جواب ماهو و يقال أيضاً عليه وعلى غيره آخر فى جواب ماهو بالشركة مثل الحيوان الذى هو نوع من الجسم فانه يقال على الانسان والفرس فى جواب ماهو بالشركة و يقال الجسم عليه وعلى غيره أيضاً بالشركة فى جواب ماهو وقد يكون الشئ جنساً لانواع ونوعاً لجنس مثل الحيوان [2] للجسم ذى النفس فانه نوعه وللانسان والفرس فانه جنسهما لكنه ينتهى الأرتقاء إلى جنس لاجنس فوقه و يسمى جنس الأجناس و ينتهى الانحطاط إلى نوع لا نوعَ تحته و يسمى نوعَ الأنواع * و يرسم بأنه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فى جواب ماهو كالانسان لزيدٍ وعمرو والفرس لهذه الفرس وتلك *

﴿ فصل فى الفصل ﴾

وأما الفصل فهو الكلّى الذاتى الذى يقال على نوعٍ تحتَ جنس فى جواب

---

(١) اى ان لا تحدده بحد تأخذ فيه النوع *

(٢) قوله مثل الحيوان الخ راجع الى قوله ونوعا لجنس وقوله وللانسان والفرس راجع

أىٌ شئ هو منه كالناطق للانسان فبه يجاب حين يسأل أنه أىّ حيوان هو ـ والفرق بين الناطق والانسان أن الانسان حيوان له نطق[١] والناطق شئ عالم يعنى أى شئ هو له نطق[٢] والنطق فصلٌ مفردٌ والناطق فصلٌ مركبٌ وهو الفصل المنطقىُّ *

﴿ فصل فى الخاصة ﴾

وأما الخاصة فهى الكلىُّ الدال على نوعٍ[٣] واحدٍ فى جواب أىّ شئ هو لا بالذات بل بالعرض اما نوعٌ هو جنسٌ كتساوى الزوايا من المثلث لقائمتين فانه خاصة للمثلث وهو جنس[٤] واما نوعٍ ليس هو بجنس مثل الضاحك للانسان وهو خاصة ملازمة مساوية * ومثل الكتابة وهو خاصة غير ملازمةٍ ولا مساوية بل أخص *

﴿ فصل فى العرض العام ﴾

وأما العرض العام فهو كل كلىّ مفردٍ عرضى أى غير ذاتى[٥] يشترك فى معناه أنواع كثيرون كالبياض للثلج والقفنس[٦] ولا تبال بأن يكون ملازماً أو مفارقاً لكل واحدٍ من النوع أو للبعض جوهراً كان فى نفسه ـ كالأبيض أو

فقوله جنسا لانواع فهو على اللف والنشر المشوش (ا ـ ع)

(١) قال السيد فى حاشية المطالع ان الجنس لايؤخذ فى مفهوم الفصل والا لانقلب الحمل من الصناعى إلى الاولى راجع مطالع الارموى *

(٢) افهم أن النوع يتضمن الجنس والفصل يلزم الجنس ولا يتضمنه فلذلك لايتم بهالتحديد

(٣) قوله الدال على نوع واحد لعل الاصل الصحيح هكذا فهى الكلى الذى يقال على نوع واحد الخ وقوله اما نوع أى اما الخاصة ثابتة لنوع فقوله كتساوى تمثيل للخاصة وكذا يقال فى قوله واما نوع ليس هو الخ (ا ـ ع)

(٤) لان أنواع المثلثات كثيرة

(٥) قوله أى غير ذاتى . ليعلمنا أن ذلك هو المقصود منه لاأن يكون عرضا فى ذاته إذ قد يجوز أن يكون جوهرا (٦) القفنس طير ماء أبيض قد يسمى بالبيضاء ويضرب به المثل فى البياض (ا ـ ع)

عرضاً كالبياض بعد أن لايكون [١] مقوماً للماهية . فان وقوع العرض على هذا وعلى الذى هو قسمُ الجوهر فى الوجود وقوع بمعنيين مختلفين *

﴿ فصل فى الأعيان والأوهام والألفاظ والكتابات ﴾

ألشئ إما عينٌ موجودةٌ و إما صورةٌ موجودةٌ فى الوهم أو العقل [٢] مأخوذة عنها ولا يختلفان فى النواحى والأمم * و إما لفظةٌ تدل على الصورة التى فى الوهم أو العقل معبّرة * و إما كتابةٌ دالة على اللفظ ويختلفان فى الأمم فالكتابة دالةٌ على اللفظ واللفظ دالٌ على الصورة الوهمية أو العقلية وتلك الصورة دالة على الأعيان الموجودة *

﴿ فصل فى الأسم ﴾

والأسم لفظ مفردٌ يدل على معنى من غير أن يدل على زمان وجود ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة كقولنا زيد ـ فمنه محصلٌ كقولنا زيدٌ ـ ومنه غير محصل قرن فيه لفظ السلب بشئ هو اسمٌ محصل وجعل مجموعهما إسما دالا على مايخالف معنى المحصل كقولنا لاانسان [٣] للانسان [وهذا هو الأسم المعدول]

﴿ فصل فى الكلمة ﴾

والكلمة [٤] لفظة مفردة تدل على معنى وعلى الزمان الذى كان ذلك المعنى موجوداً فيه لموضوع ما غير معين كقولنا مشى فانه يدل على مشى لماش غير معين فى زمان قد مضى *

﴿ فصل فى الأداة ﴾

وأما الأداةُ فهى لفظةٌ مفردة إنما تدل على أمرٍ لمعنىً يصح أن يوضع أو

---

(١) قوله بعد أن لايكون متعلق بقوله ولا تبال (٢) قوله فى الوهم أو العقل إنما قال فى الوهم أو العقل لان الصور التى فى النفس اما مجردة واما غير مجردة فالمجرد العقلى وغير المجرد الوهمى اه

(٣) قوله لاانسان . إنما اللاانسان لفظ مفرد من جهة دلالته بالمطابقة على عين واحدة واما من جهة جزئى المفهوم فانما هو مؤلف *

(٤) قوله والكلمة الخ هى التى يعبر عنها النحاة بالفعل *

يحمل بعد أن يقرنَ باسم أو كلمةٍ كقولنا فى وعلى *

﴿ فصل فى القول ﴾

والقول كل لفظ مركب وقد عرّفناه قبل *

﴿ فصل فى القضية ﴾

والقضية والخبرُ هو كل قول فيه نسبةٌ بين شيئين بحيث يتبعه حكم صدق أو كذبٌ *

﴿ فصل فى الحلية ﴾

والحليةُ هى التى توقع هذه النسبة بين شيئين ليس فى كل واحد منهما هذه النسبة إلا بحيث يمكن أن يدل على كل واحدٍ منهما بلفظ مفردٍ كقولنا الانسان حيوان أو قولنا الحيوان الضاحك ينتقل من مكان إلى مكان بوضع قَدَم ورفع أخرى فكأنك قلتَ الانسانُ يمشى أوقولك فلان كثير علمهُ فان قولك كثير علمه معادل لقولك فيلسوف (١)

﴿ فصل فى الشرطية ﴾

والشرطية هى التى توقع هذه النسبة بين شيئين فيهما هذه النسبة من حيث هى مفصلة كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانك إن فصلت هذه النسبة انحل إلى قولك الشمس طالعة و إلى قولك النهار موجود وكل واحد منهما قضية ـ وكذلك إذا قلت ـ إما أن يكون هذا العدد زوجاً ـ و إما أن يكون هذا العدد فردا (كأنك قلت العدد زوج والعدد فرد) *

﴿ فصل فى الشرطية المتصلة ﴾

وأما المتصلة من الشرطية فهى التى توجب أو تسلب لزوم قضية لأخرى كما قدمناه من مثال الشرطى *

---

(١) كأنه عرف الفلسفة بغزارة العلم وهذا غريب ولعله أحد المعانى *

﴿ فصل فى الشرطية المنفصلة ﴾

والمنفصلة ماتوجب أو تسلب عنادَ قضية لأخرى كما أخرناه فى مثال الشرطى *

﴿ فصل فى الايجاب ﴾

والايجاب مطلقا هو إيقاع النسبة و إيجادها . وفى الحملية هو الحكم بوجود محمول لموضوع *

﴿ فصل فى السلب ﴾

والسلب مطلقاً هو رفع النسبة الوجودية بين شيئين وفى الحملية هو الحكم بلا وجود محمول لموضوع *

﴿ فصل فى المحمول ﴾

والمحمول هو المحكوم به أنه موجود أو ليس بموجود لشئ آخر (١)

﴿ فصل فى الموضوع ﴾

والموضوع هو الذى يحكم عليه بأن شيئا آخر موجود له أو ليس بموجود له * مثال الموضوع قولنا زيد من قولنا زيد كاتب ومثال المحمول قولنا كاتب من قولنا زيد كاتب *

﴿ فصل فى المخصوصة ﴾

والمخصوصة قضية حملية موضوعها شئ جزئى كقولنا زيد كاتب وتكون موجبة وتكون سالبة — (ولا تسمى بالشخصية) *

﴿ فصل فى المهملة ﴾

والمهملة قضية حملية موضوعها كلى ولكن لم يبين أن الحكم فى كله أو فى بعضه كقولنا الانسان أبيض * وتكون موجبة وسالبة و إذا لم يتبين فيها أن الحكم فى كل أو فى بعض فلا بد أنه فى بعض وشك فى أنه فى الكل أو اهمل ذلك فلذلك كان حكم المهملة حكم الجزئى الذى نذكره *

---

(١) كأن التعريف يشمل الموجبة والمعدولة *

﴿ فصل فى المحصورة ﴾

والمحصورة هى التى موضوعها كلى والحكم عليه مبين أنه فى كله أو فى بعضه وتكون موجبة وسالبة *

﴿ فصل فى الموجبة الكلية ﴾

والموجبة الكلية من المحصورات هى التى الحكم فيها إيجاب على كل واحد من الموضوع كقولنا كل إنسان حيوان *

﴿ فصل فى السالبة الكلية ﴾

والسالبة الكلية هى التى الحكم فيها سلب عن جميع الموضوع كقولنا ليس ولا واحد من الناس بحجر *

﴿ فصل فى الموجبة الجزئية ﴾

والموجبه الجزئية هى التى الحكم فيها إيجاب ولكن على بعض من الموضوع كقولنا بعض الناس كاتب *

﴿ فصل فى السالبة الجزئية ﴾

والسالبة الجزئية هى التى الحكم فيها سلب ولكن عن بعض الموضوع كقولنا ليس بعض الناس بكاتب أو ليس كل إنسان بكاتب بل عسى بعضهم *

﴿ فصل فى السور ﴾

والسور هو اللفظ الذى يدل على مقدار الحصر مثل كل ولا واحد و بعض ولا كل *

﴿ فصل فى مواد القضايا ﴾

المادة الواجبة هى حالة للمحمول بالقياس إلى الموضوع يجب بها لا محالة أن يكون دائما فى كل وقت أى يكون الصدق مع الموجب فى كل وقت كحالة الحيوان عند الانسان ولا يعتبر السلب ـ والمادة الممتنعة هى حالة للمحمول بالقياس إلى الموضوع يكون الصدق فيها دائما مع السلب كحالة الحجر عند الانسان ولا يعتبر

الايجاب * والمادة الممكنة هى حالة للمحمول بالقياس إلى الموضوع لا يدوم بها له صدق فى إيجاب ولا سلب كحالة الكاتب عند الانسان * وقيل إن الممكن هو الذى حكمه غير موجود فى وقت مّا أى فى الحال ثم له حكم فى المستقبل يفرد به عماله حكم فى الحال بالضرورة *

﴿ فصل فى الثنائى والثلاثى ﴾

كل قضية حملية فان أجزاءها الذاتية عند الذهن ثلاثة معنى * موضوع ومعنى محمول ومعنى نسبة بينهما — وأما فى اللفظ فربما اقتصر على اللفظ الدال على معنى الموضوع واللفظ الدال على معنى المحمول وطويت اللفظة الدالة على معنى النسبة فتسمى ثنائية كقولنا زيد كاتب — وأما الثلاثية فهى التى قد صرح فيها باللفظة الدالة على النسبة كقولنا زيد هو كاتب وتسمى تلك اللفظة رابطة والكلمة[1] ترتبط بذاتها لأنها تدل على موضوع فى كل حال فالنسبة متضمنة فيها *

﴿ فصل فى المعدولة والبسيطة ﴾

القضية البسيطة هى التى موضوعها اسم محصل ومحمولها اسم محصل * وأما القضية المعدولة فهى التى موضوعها أو محمولها اسم غير محصل كقولك اللاانسان أبيض أو الانسان لاأبيض — والقضية المعدولة المطلقة فى وصفها بالعدول هى التى محمولها كذلك كقولك زيد هو غير بصير فقولنا زيد هو غير بصير قضية موجبة معدولة والفرق بين الموجبة المعدولة كقولنا زيد هو غير بصير وبين السالبة البسيطة كقولنا زيد ليس هو ببصير * أما من جهة الصيغة فلأن حرف السلب فى المعدولة جزء من المحمول كأنك أخذت الغير والبصير شيئا واحداً حاصلا منهما بالتركيب فان أوجبت تلك الجملة كشئ واحد كان إيجابا معدولا وإن سلبت

---

(١) قوله والكلمة وان كانت مستغنية عن الرابطة لدلالتها على الموضوع فقد تفتقر إليها لتعيين الموضوع لان الكلمة تدل على موضوع غير معين *

فقلت زيد ليس هو غير بصير كان سلبا معدولا [١] وأما فى البسيطة فان حرف السلب ليس جزأ من المحمول بل شيئا خارجا عنه داخلا عليه رافعاً إياه * وأما من جهة التلازم والدلالة فان السالبة البسيطة أعم منها لأن السلب يصح عن موضوع معدوم والايجاب كان معدولا أو محصلا فلا يصح إلا على موضوع موجود فيصح أن تقول إن العنقاء ليس هو بصيرا ولا يصح أن تقول إن العنقاء هو غير بصير [٢] وأما ما يقال بعد هذا من الفرق بينهما فلا تلتفت إليه [٣] فان غير بصير يصح إيجابه على كل موجود كان عادماً للبصر ومن شأنه أن يكون له أو ليس من شأنه أن يكون له بل من شأن نوعه أو جنسه أو ليس البتة من شأنه أو شأن محمول عليه أن يكون له بصر والقضية الثنائية لا يتميز فيها العدول عن السلب إلا بأحد وجهين (احدهما) من جهة نية القائل مثلا إذا قال زيد لا بصير فعنى به أن زيدا ليس هو ببصير كان سلباً * و إن عنى أن زيداً هو لا بصير كان إيجاباً معدولا (والثانى) من جهة تعارف العادة فى اللفظ السالب فانه إن قال زيد غير بصير علم أنه ايجاب لأن غير يستعمل فى العدول وليس يستعمل فى السلب * وأما فى الثلاثية فان الايجاب المعدول متميز عن السلب المحصل من كل وجه لأن الرابطة إن دخلت على حرف السلب ربطت حرف السلب مع المحمول كشئ واحد فأوجبت كقولك زيد هو لا بصير . و إن دخل حرف السلب على الرابطة سلبت كقولك زيد ليس هُو بصيرا لأن الرابطة تجعل البصير وحده محمولا وتترك حرف السلب خارجا عنه *

﴿ فصل فى القضية العدمية ﴾

والقضية العدميه هى التى محمولها أخس المتقابلين هذا بحسب المشهُور

---

(١) قوله كان سلبا معدولا أى كان قولك سالبا معدولا (ا ـ ع)

(٢) لولا أنه لم يبين بعد حال المقاييس وشروطها لحسن به ان يفرق بين السلب البسيط والايجاب المعدول . بأن يقول إن الموجبة المعدولة تكون فى قياس ينتج ايجابا وأما السالبة البسيطة فلا ينتج القياس الذى تكون فيه الا سلبا *

(٣) اشارة الى مذاهب اخرى فى التفرقة ويظهران التعميم للتمييز بين السالبة والعدمية

كقولك زيد جائر ــ أو الهواء مظلم * وأما فى التحقيق فهى التى محمولها دال على عدم شئ من شأنه أن يكون للشئ أو لنوعه أو لجنسه *

﴿ فصل فى الجهات ﴾

الجهات ثلاثة واجب * ويدل على دوام الوجود * وممتنع ويدل على دوام العدم * وممكن ويدل على لادوام وجود ولا عدم والفرق بين الجهة والمادة[1] أن الجهة لفظة مصرح بها تدل على أحد هذه المعانى * والمادة حالة للقضية فى ذاتها غير مصرح بها وربما تخالفا كقولك زيد يمكن أن يكون حيوانا فالمادة واجبة[2] والجهة ممكنة * وبينهما فروق أخرى لا نطوّل بها *

﴿ فصل فى الرباعية ﴾

القضية الرباعية هى التى تذكر فيها مع الموضوع والمحمُول رابطة وجهة وإنما تسلب الموجهة الرباعية بأن يدخل حرف السلب على الجهة لا الجهة على السلب فيُمكن أن يصدقا[3] كقولك زيد هو يمكن أن يمشى زيد هو يمكن أن لا يمشى * أو يكذبا كقولك زيد هو يجب أن يمشى ــ زيد هو يجب أن لا يمشى ــ وأيضا زيد هو يمتنع أن يمشى ــ زيد هو يمتنع أن لا يمشى * بل مقابل يمكن ليس يمكن * ومقابل يجب ليس يجب * ومقابل يمتنع ليس يمتنع *

﴿ فصل فى الممكن وتحقيقه ﴾

وفى الممكن اشتباه إذا ذكرناه وحللناه الحل الشافى ارتفع به كثير من الشبه والأغاليط التى تقع للناس فى تناقض ذوات الجهة وتلازمها * فنقول إن العامة

---

(١) قوله والفرق بين الجهة والمادة إنما قال فى الجهة أنها تدل على كذا وفى المادة أنها تدل على حالة كذا لان الجهة فى القول والتصور فهى تدل على ما للأمر فى نفسه والمادة حالة للأمر فى نفسه *

(٢) لما بين المادة والجهة . قال ان المادة لاتكون الا صادقة الحكم لانها من الوجود وأما الجهة فقد تكون كاذبة وصادقة لانها حكم اخبارى (٣) قوله فيمكن ان يصدقا عطف على المنفى ، ان ان السالبة الموجهة غير سالبة الجهة وان سلب القضية الموجهة هى الثانية لا الاولى (ا ــ ع)

تفهم من الممكن غير ما تفهمه الخاصة بحسب تواطئهم عليه * أما العامة فيعنون بقولهم ممكن ما ليس بممتنع من غير أن يشترطوا فيه أنه واجب أو لا واجب فيكون معنى قولهم ليس بممكن أنه ليس ليس بممتنع فيكون معناه الممتنع فاذاً الممكن العامى هو ما ليس بممتنع * وغير الممكن ما هو ممتنع فكل شئ عندهم إمّا ممكن وإما ممتنع وليس قسم ثالث فيكون الممكن بحسب هذا الاستعمال مقولاً على الواجب كالجنس له وليس اسما مرادفا له بل لأن الواجب غير ممتنع فى المعنى * وأما الخاصة فانهم وجدوا معنى ليس بواجب ولا ممتنع ولم يكن عند العامة لهذا المعنى اسم فان اسم الممكن عندهم كان لمعنى آخر لكنه كان يصح أن يقال لهذا الشئ أنه ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون بحسب الاستعمال العامى أى بمعنى أنه غير ممتنع أن يكون وغير ممتنع أن لا يكون فنقلوا اسم الممكن وجعلوه دالا على ذاك ووضعوا اسم الممكن دالا على ماليس بممتنع ـ ومع ذلك ليس بواجب وهو الذى هو غير ضرورى فى أحد الحالين — فهذا المعنى أخص من المعنى الذى تستعمله [1] عليه العامة فيكون الواجب خارجاً من هذا الممكن ويكون قولنا ليس بممكن ليس بمعنى ممتنع بل بمعنى ليس غير ضرورى بل واجب أو ممتنع فكلاهما ليسا بهذا الممكن الا أن ضعفاء الرأى إذا قالوا ليس بممكن وهم يستعملون الممكن الخاصى يخيل لهم معنى الممكن العامى فكان ليس بممكن على معنى الممتنع عندهم وكان الواجب خارجاً عن الممكن فتحيروا فى ذلك * فان قالوا إن الواجب ممكن خاصى والممكن الخاصى هو الذى يمكن أن لا يكون صار الواجب عندهم ممكنا أن لا يكون * و إن قالوا إن الواجب ليس بممكن ويخيل لهم أن غير الممكن ممتنع صار الواجب ممتنعاً * ولو أنهم راعوا حدود النظر فأخذوا الممكن فى القسمين على وجه واحد لم تلزمهم هذه الحيرة فانهم إذا أخذوا الممكن بمعنى أنه لا ضرورة فى وجوده ولا عدمه فنظروا هل الواجب ممكن وجدوا الواجب

(١) الضمير فى الفعل راجع للفظ الممكن والمجرور راجع إلى المعنى *